الأمم المتحدة

A/62/PV.63

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٦٣**

الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مافرويانيس (قبرص).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ١١٦ من جدول الأعمال، المعنون ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''، وذلك بالقيام، وفقا للقرار ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بعقد اجتماع محدد يركز على التنمية، بما في ذلك تقييم للتقدم المحرز على مدار السنة الماضية.

بيان من الرئيس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن سعادة السيد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة.

''إن التنمية هي إحدى الدعائم الأساسية الثلاث لأعمال الأمم المتحدة. وفي هذا الصباح، وفي قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أجري حوار عن التنمية بمشاركة الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وتكلمت نائبة الأمين العام عن العمل الذي ترأسه بالنيابة عن الأمين العام لتحسين تماسك الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وفعاليتها، بما في ذلك أهداف فرقة العمل الأفريقية المعنية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقدم الاقتصاديان المرموقان البروفيسور جاغديش باغاواتي والبروفيسور جوزيف ستيغليتز تقييمهما للاتجاهات الناشئة في الاقتصاد العالمي التي ستؤثر في جميع الجهود التي نبذلها لتحقيق تقدم أسرع في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥. وبتحسين إلمامنا بالقضايا المعاصرة، وبمشاركتنا بشكل موضوعي فيها، فإننا نساند بذلك مركز الجمعية العامة وسلطتها الدولية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-63385 (A)

”وفي الاقتصاد المتسم بالعولمة لا يستطيع أي بلد، أو شركة، أن يعزل نفسه بالكامل عن المخاطر الدولية. فإذا وقعت مشكلة فمن الضروري أن نتمكن من معالجتها بسرعة من أجل الحفاظ على الثقة. وتُظهر النوبة الحالية من عدم الاستقرار في الأسواق المالية الحجم الهائل للتدفقات المالية العالمية ومدى السرعة التي يمكن بها أن يؤثر فينا جميعا ما يحدث في أحد أجزاء العالم. إن النمو العالمي القوي الذي يستطيع مقاومة الهزات الاقتصادية والقابل للاستدامة على الأجل الطويل هو أفضل عنصر حافز للتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي السنوات الثلاثين الماضية لم يتمكن أي بلد من تخفيض حدة الفقر دون أن يزيد أيضا من حجم تجارته وثروته الوطنية.

”وقد قدمت الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ونتائج مؤتمر عام ٢٠٠٢ المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، مساهمة لم يسبق لها مثيل في تركيز الانتباه والعمل على مكافحة الفقر على الصعيد العالمي وتعزيز التنمية البشرية للجميع. وفي عدة مناطق، تحقق تقدم جيّد بالنسبة لبعض الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك ارتفع معدل الفقر المدقع في العقد الماضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشير آخر أرقام البنك الدولي إلى أن ثلث تلك البلدان فحسب سيحقق هدفا واحدا من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

”وبالرغم من ذلك توجد علامات إيجابية، وتبين بعض البلدان أنه يمكن إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عندما تقترن القيادة الحكومية القوية والسياسات السديدة والمؤسسات القوية بتوفير المجتمع الدولي للدعم المالي والتقني الملائمين.

”كما يجب أن نأخذ في اعتبارنا الترابط بين الأسلوب الذي تنمو به اقتصاداتنا وتأثيره على تغير المناخ العالمي وعلى أهدافنا الإنمائية الدولية. إن تغير المناخ مسألة عدالة. إن الشعوب الأشد فقرا هي التي ستعاني أكثر من غيرها، مع أنها الأقل مسؤولية عن المساهمة في تغير المناخ. ويحذر تقرير التنمية البشرية السنوي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن فقراء العالم يواجهون تكاليف تغير المناخ الأكثر إلحاحا والأشد وطأة، مع التهديد بحدوث انتكاسات لم يسبق لها مثيل في تخفيض حدة الفقر، وفي الصحة والتعليم.

”وأمامنا الآن فرصة سانحة بالغة الأهمية. لقد وصلنا إلى منتصف الطريق بالنسبة للتاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وهناك ضرورة حقيقية للإسراع بتحقيق التقدم. إن قدرتنا – كبلدان شريكة ومانحة – على الوفاء بوعودنا هي انعكاس لالتزامنا بالتعددية الفعالة وبناء ثقة أكبر داخل المجتمع العالمي. وأتطلع إلى تقييماتكم للتقدم المحرز في السنة الماضية وما نتوقع في المستقبل. إن التقدم أمر من الممكن تحقيقه. وفوق كل شيء، يجب علينا أن نظهر الإرادة السياسية. إن أرواح الملايين معلقة في كفة الميزان بكل ما تعنيه الكلمة“.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد داليوس شيكيوليس، الممثل الدائم لليتوانيا، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد شيكيوليس (ليتوانيا)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك الدول الأعضاء الأخرى في جلسة الجمعية العامة المخصصة هذا العام التي تركز على التنمية. وأغتنم هذه الفرصة لأدلي ببعض الملاحظات عن نتائج الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقود هذا العام، فيما يتصل بالجهود الشاملة للعمل على تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية.

إننا في منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥، ويظهر الاستعراض الوزاري السنوي كوبا نصفه مملوءا ونصفه في نفس الوقت فارغا. وهناك علامات مشجعة على ظهور انخفاض عالمي في مستوى الفقر في معظم أنحاء العالم. وهناك أيضا تحركات إيجابية في أبعاد أخرى للفقر، من قبيل الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وتسفر كثير من المبادرات والإجراءات التي يجري تشجيعها في مؤتمرات الأمم المتحدة عن نتائج إيجابية، وتثمر بعض المبادرات ذات الأثر السريع التي دعا إليها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ نتائج يمكن قياسها.

ومع ذلك لا تزال هناك بلدان كثيرة بعيدة عن الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتظهر الصورة الشاملة حتى اليوم تقدما غير متكافئ، عبر البلدان وداخلها على السواء – وفي أحيان كثيرة غير كاف لتحقيق الأهداف المتفق عليها. إذن، إن الرسالة الرئيسية للاستعراض الوزاري هذا العام: هي أن استراتيجية تحقيق خطة التنمية تعمل، ولكن ليس على النطاق المطلوب. يجب تحسين الاستراتيجية وتوسيع نطاقها لتمكين الجميع من اقتسام ثمار النجاح.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الوفاء بالأهداف المطلوبة يتطلب اتخاذ نُهج متعددة القطاعات وبذل جهود متضافرة في جميع المجالات. ومن الضروري أن تحافظ البلدان النامية على استمرار الزخم بوضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية تعمل على الإسراع بتحقيق التقدم، على النحو الذي دعا إليه مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥. ولا بد من مواءمة تلك الاستراتيجيات مع جدول الأعمال الإنمائي من خلال الجهود الوطنية ومع اتخاذ نهج واسع القاعدة ومتوازن إزاء السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي الذي يراعي مصالح الفقراء والحد من الفقر. ويشكل إيجاد فرص عمل كريمة، وخاصة للنساء والشباب، الصلة الجوهرية بين النمو والحد من الفقر.

ويجب دعم تلك الجهود بالتمويل الكافي في إطار الشراكة العالمية وإطارها للمساءلة المتبادلة. وحدد توافق آراء مونتيري الدور الحيوي في تطوير زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، والشروط التجارية التمكينية، ونقل التكنولوجيا، وتحسين الإدارة العالمية. ولا بد من التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق نتائج مؤاتية للتنمية في المفاوضات التجارية في جولة الدوحة، بما في ذلك على وجه الخصوص بزيادة إمكانية وصول المنتجات الزراعية للبلدان النامية إلى الأسواق.

وهناك عدد من التحديات الحرجة التي تعوق مسعى القضاء على الفقر والجوع. فالبيئة المادية العالمية مستمرة في التدهور، مع وجود دلائل متزايدة على أن تغير المناخ بلغ نقطة حرجة، ومع العواقب المدمرة المحتملة على الفقراء في العالم. ويستمر التصحر، الذي تعجل به الظواهر الجوية المتطرفة، وما زال عدد الأشخاص المصابين حديثا بفيروس نقص المناعة البشرية يبلغ ٤ ملايين كل عام. ووفر الاستعراض الوزاري السنوي منبرا لمناقشة آثار تلك التحديات وكيف يمكن للمجتمع الدولي وكيف ينبغي له أن يستجيب للتهديدات.

واعتمد المجلس بتوافق الآراء إعلانا وزاريا يبرز مسألة تغير المناخ وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية خلال عام ٢٠٠٦. وعلى الجانب الإيجابي، يوجه الإعلان رسالة هامة مفادها أن المجتمع الدولي متحد في التعامل مع العقبات والتحديات التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي المقام الأول الفقر والجوع. ويعترف الإعلان بحق بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ومتآزرة. وقد عانت تسعة بلدان من بين البلدان العشرة ذات أدنى مؤشرات التنمية البشرية من الصراع في مرحلة ما منذ عام ١٩٩٠. ومن الواضح أن تلك البلدان بعيدة للغاية من بلوغ الأهداف التي حددت في جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة.

وحينما ينظر الاستعراض الوزاري السنوي في البلدان الخارجة من الصراع، فإن اهتمامه الأساسي ينصب على كيفية مساعدة هذه البلدان في العودة إلى الطريق المؤدي إلى إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية. وأرى أن ذلك الاهتمام الأساسي ينبغي أن يشكل الإسهام الشامل للمنظمة في بناء السلام وأن علينا أن نوحد جهودنا لتحقيق تلك الغاية. وفي الواقع، فإن إحراز تقدم في التنمية أمر حيوي بنفس الدرجة لتعزيز ركيزة الأمم المتحدة المتمثلة في صون السلام والأمن.

والبيانات التي قدمها وزراء من إثيوبيا وبربادوس وبنغلاديش والرأس الأخضر وغانا وكمبوديا قد أثْرت الاستعراض الوزاري. وجرت مناقشة التحديات التي تجابه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء في السعي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأعم المتفق عليها دوليا بحلول عام ٢٠١٥. وأود أن أتطرق إلى خمس رسائل رئيسية متعلقة بالسياسات برزت من تلك المناقشات.

أولا، إن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية تعمل بشكل ناجح، ولكن ليس بالسرعة المطلوبة. ويلزم أن نعجل بعملية التنفيذ وأن نزيد سرعتها. ثانيا، ينبغي جعل الشراكة العالمية أكثر فعالية بجميع أبعادها. ثالثا، يتعين جعل البيئة الاقتصادية العالمية مؤاتية أكثر للتنمية وأكثر مراعاة لمصالح الفقراء. رابعا، ينبغي تعزيز رصد تنفيذ الالتزامات والمساءلة. وأخيرا، ينبغي التصدي، وبشكل عاجل، للتهديدات الناشئة – مثل تغير المناخ والتصحر – التي تعوق الجهود الرامية إلى بلوغ تلك الأهداف.

إن العدد الكبير من البلدان التي تطوعت بأن يقوم المجلس باستعراضها العام المقبل، بما في ذلك العديد من البلدان المتقدمة النمو، يبرز الدور الذي يضطلع به المجلس بوصفه موجه الدعوة إلى الاستعراض وبوصفه المنتدى المحوري لاستعراض الأهداف الإنمائية. وتشكل البيانات الطويعة التي تقدم العام المقبل خطوة إلى الأمام، نظرا لأن المجلس سيقوم باستعراض للبلدان في مراحل مختلفة من التنمية ومن منظورات مختلفة.

وسيساعد المنتدى الرفيع المستوى للتعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل عامين والمقرر أن يعقده المجلس للمرة الأولى في العام المقبل، على ضمان أن يسترشد التعاون الإنمائي بمجموعة مشتركة من الأهداف الإنمائية التي يتولى ملكيتها جميع أصحاب المصلحة. ويتمثل الأصل الأكثر قيمة لمنتدى التعاون الإنمائي في شرعيته العالمية والسياسية، التي تكفل مشاركة واسعة لجميع أصحاب المصلحة في المداولات والمناقشات. ويوفر إدراج منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين وممثلي الحكومات المحلية والقطاع الخاص فرصة فريدة لحشد نطاق واسع من المدخلات من أجل إجراء حوار متعمق بشأن جدول الأعمال الدولي للتعاون الإنمائي.

وسيتمثل التحدي الماثل أمام المنتدى في الاستفادة من تلك الصورة المتميزة بتوفير فرص وافية للإعراب عن الآراء والأولويات وتحليل البلدان النامية، وفي نفس الوقت ضمان الدعم والالتزام المستمرين للبلدان المتقدمة النمو. وبإقامة توازن مقبول لجميع أصحاب المصلحة، ييسره تحليل مُركّز وعالي الجودة، اعتقد أن منتدى التعاون الإنمائي يمكن أن يقدم إسهاما فريدا في الحوار العالمي واستعراض السياسات بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالتعاون الإنمائي.

وموضوع استعراض عام ٢٠٠٨ هو ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالتنمية المستدامة“. والموضوع، الذي يتضمن الركائز الثلاث النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، يغطي بشكل عام الالتزامات التي قطعت في ذلك المجال، وخاصة جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلق بالاستدامة البيئية. وسيشكل الاستعراض فرصة هامة لضمان أن تعالج بشكل كاف المسائل الجوهرية في تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة. كما أنه سيشكل مناسبة ملائمة لاعتماد استراتيجية أكثر فعالية واتساقا للمشاركة واتخاذ خطوات عملية للعمل.

وبتمكيننا من إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز وتحديد الثغراف في التنفيذ، أظهر المؤتمر الوزاري السنوي الأول قيمته المضافة بوصفه منبرا لاستعراض التحديات المستمرة وتحديدها، استنادا إلى الخبرات المشتركة، لمناقشة أفضل السبل للتصدي لهذه التحديات. والأمر الهام هو أن المؤتمر يمكننا من جمع العمليات الانفرادية لمتابعة المؤتمر بغية تفادي الازدواجية وضمان الاتساق والتكامل في السياسات والإجراءات على حد سواء. وأعتقد أن ذلك النهج للمؤتمر الوزاري السنوية القائم على إحراز النتائج سيساعدنا على إيجاد حلول قابلة للبقاء لتحدي التنفيذ.

إننا نجتمع في نفس وقت التقديم الرسمي لجدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة. وبالنسبة لي، بصفتي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن أحد أكثر المظاهر اللافتة هذا العام كان إنشاء مجلس جديد بوصفه قوة لدفع عجلة التنفيذ الفعال لجدول الأعمال.

ومهمة زيادة الجهود لتنفيذ جدول الأعمال لم تكن بمثل هذه الأهمية في أي وقت مضى. وإذا أردنا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة بالكامل، يتعين علينا أن نسعى إلى تحقيق تلك الأهداف بطريقة فعالة ومتكاملة. ووفر لنا مؤتمر القمة العالمي أدوات جديدة، ولكن علينا أن نعمل بشكل جماعي ومكثف لجعل ذلك النهج واقعا. وعليه، فإنني أتطلع إلى مداولات اليوم؛ وفي النهاية، أثق بأننا نقترب خطوة من سد الفجوة بين الأداء والوعود التي قطعت للمساعدة في انتشال ملايين الأشخاص من ويلات الفقر.

السيد آمل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود في البداية أن اغتنم هذه الفرصة لأقدم الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة تحديدا التي تركز على التنمية.

ونؤكد مجددا أنه ينبغي زيادة تعزيز الجمعية العامة بوصفها الآلية الحكومية الدولية الأعلى لصياغة وتقييم السياسات بشأن المسائل المتصلة بالمتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

ويُتنبأ بأن يحدث انكماش اقتصادي عالمي مع احتمال حدوث ركود وذلك في أعقاب تزايد الاختلالات العالمية وانخفاض أسعار السلع الأساسية وضعف الدولار. ويتفاقم الشعور المتزايد بالقلق إزاء حالة الاقتصاد العالمي

بفعل التقلبات المفاجئة في الأسواق المالية الدولية. الخبر السار هو أن تباطؤ الأداء الاقتصادي وتوقف النمو العالمي قد لا يكونان بالحدة التي كانت متوقعة في البداية وذلك بسبب قوة بعض اقتصادات البلدان النامية، والتي من المتوقع أن تحد من الانكماش والركود في الاقتصاد العالمي. وهذا يعزز قضية الدعوة إلى تضافر الجهود لإطلاق الإمكانيات الاقتصادية الكامنة للبلدان النامية، نظرا لترابط الازدهار الاقتصادي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

والدرس الآخر الهام الذي قد نستخلصه من الوضع الراهن للاقتصاد العالمي المترابط والمعولم والأزمة المالية التي تلوح في الأفق هو تزايد تأثر البلدان النامية بالإجراءات المتخذة و/أو غير المتخذة الصادرة عن البلدان المتقدمة، والتي تكون قدرة تحكم البلدان النامية فيها ضئيلة أو معدومة.

ورغم الأداء الاقتصادي القوي لعدد من البلدان النامية خلال عام ٢٠٠٦ لا تزال بلدان عديدة واقعة في براثن الفقر، وتفتقر إلى القدرة الإنتاجية، وكثيرا ما تعتمد على سلعة أساسية واحدة، وهي عرضة للاضطرابات الاقتصادية الخارجية ولا تجذب الاستثمارات ذات الدافع التجاري. إن التحديات التي نواجهها اليوم معقدة وشاقة. ومن الواضح أن هذه الحالة تستدعي مضاعفة الجهود التي نبذلها من أجل تسليط الضوء على الصلات التي لا تنفصم بين السلام والتنمية والدور المركزي الذي يمكن للأمم المتحدة بل ويجب أن تؤديه في النهوض بالخطة الإنمائية الواسعة النطاق والتشجيع على قيام شراكة عالمية حقيقية وقوية من أجل التنمية.

منذ وقت بعيد ومجموعة الـ ٧٧ والصين تدعوان من أجل إصلاح شامل للنظام المالي الدولي والهيكل الحاكم له. وتتم حاليا ممارسة حكم هذا النظام داخل منتديات محصورة في أكثر الدول ازدهارا. يجب أن يشمل الإصلاح توفير السيولة، بما في ذلك حقوق السحب الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وقضايا الديون، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمار في محافظ الأسهم.

وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، خاصة الأكثر ضعفا منها، مازالت مسألة لا غنى عنها. ورغم الوعود بتقديم مساعدات إنمائية رسمية إضافية قدرها ٥٠ بليون دولار فإن خفضها في العام الماضي والاعتماد الشديد على إلغاء الديون وإعادة هيكلتها هما مبعث قلق خطير. والاستعراض المرتقب لنتائج مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية، المقرر إجراؤه في الدوحة في قطر عام ٢٠٠٨، سيتيح فرصة قيمة لبلورة اتفاق على نهج شامل وفعال لتلبية متطلبات الموارد من أجل تنمية البلدان النامية.

ويجب أيضا أن نتخذ التدابير المناسبة والضرورية لسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وفي هذا الصدد، يجب أيضا إعادة النظر في النظام العالمي لحقوق الملكية الفكرية.

وكانت مجموعة الـ ٧٧ والصين تودان استخدام الجلسة المخصصة للتركيز على التنمية، وفقا لما نص عليه القرار ٦٠/٢٦٥، لتقييم التقدم المحرز على مدى السنة الماضية في الوضع الاقتصادي العالمي وتقديم توصيات محددة بشأن أفضل السبل لتجنب الركود والانكماش الاقتصادي الوشيكين. علاوة على ذلك، كنا نود أن يتم انعقاد هذه الجلسة في بداية دورة الجمعية العامة، بدلا من انعقادها قرب نهاية الجزء الرئيسي من أعمالها. وكنا نفضل أن تُعقد هذه الجلسة خلال المناقشة العامة، عندما كان بوسع قادتنا مناقشة الاتجاهات الاقتصادية العالمية وآفاقها على أعلى مستوى سياسي وأيضا تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والالتزامات.

ويتمثل أحد الأبعاد الهامة للدور الإنمائي للأمم المتحدة في مراقبة تنفيذ الأهداف المتفق عليها والالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء والمنظمات والجهات الأخرى المعنية. وكما قلنا من قبل، لا يزال التنفيذ هو نقطة الضعف في جهود التعاون الإنمائي للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في اتخاذ خطوات لتصحيح هذا الوضع.

وستواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين العمل بشكل وثيق مع شركائنا وبطريقة بناءة وخلاقة لمواجهة بعض التحديات الرئيسية التي نواجهها على الصعيد العالمي، وفي سياق عملنا في الأمم المتحدة، من أجل دفع عجلة تنفيذ برنامج التنمية العالمي.

السيد ليموس غودينو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

من أجل كفاءة أعمالنا سوف أوجز بياني الشفوي. ويجري الآن تعميم النص الكامل.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أتقدم بالتهنئة على الاجتماع الجانبي المعني بالتنمية والمثير جدا للاهتمام الذي انعقد في وقت سابق من صباح اليوم.

ويسر الاتحاد الأوروبي أن يشارك في هذه المناقشة. إنها تتويج لمناقشة دامت عاما بشأن كيفية تركيز وتعزيز جهودنا وعزمنا على بلوغ أهدافنا المشتركة، وهي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد خطت الأمم المتحدة خطوات كبيرة في الإبقاء على هذه القضايا في جدول الأعمال الدولي. وإجراء الاستعراض الوزاري السنوي الأول وإطلاق منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمناقشة المواضيعية غير الرسمية للجمعية العامة، واجتماع الأمين العام الرفيع المستوى المعنى بتغير المناخ، فضلا عن حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية هي النقاط البارزة في برنامج هذا العام الذي ركز على التنمية. وسوف تسهم هذه الأحداث في تنشيط الجمعية العامة والمنظمة عموما وفي متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالشراكة العالمية من أجل التنمية. وأساس هذه الشراكة العالمية، كما جاء في توافق آراء مونتيري وأُعيد تأكيده في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، هو أن يضطلع كل بلد بالمسؤولية الأساسية عن تنمية ذاته. ولا يمكن المبالغة في أهمية الدور المحوري للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد التزامه القوي بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، واستمراره في دعم البلدان النامية في تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية من خلال شراكة تشمل من ناحية التقدم نحو السياسات السليمة والحكم الرشيد وسيادة القانون، ومن ناحية أخرى اتخاذ إجراءات بشأن حجم المعونة وفعاليتها وتخفيف عبء الديون والآليات المالية المبتكرة والتجارة. وينبغي للجهود المبذولة لبلوغ هذه الأهداف على جميع المستويات أن تتم بطريقة متكاملة تعزز الكفاءات وتحد من الازدواجية والمنافسة غير الضرورية.

وفي إطار الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي لتنفيذ توافق آراء مونتيري اعتمدنا في عام ٢٠٠٢ جدولا

زمنيا لدولنا الأعضاء من أجل الوصول إلى تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، ومع استهداف الوصول إلى نسبة جماعية وسيطة تبلغ ٠,٣٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٦، والتي يسرنا أن نقول إن الاتحاد الأوروبي قد تجاوزها منذ ذلك الحين. ولقد التزمنا أيضا بتحسين نوعية وفعالية المعونة. وفي عام ٢٠٠٥، قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي، جدد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزاماته وحدد هدفا جديدا للوصول إلى نسبة جماعية وسيطة تبلغ ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠. كما أن الاتحاد الأوروبي وضع أهدافا جديدة وطموحة للمساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا. وأدت تلك الجهود الهامة إلى أن يصبح الاتحاد حاليا مصدر ٥٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية.

ولقد تم بالتفصيل الدقيق توضيح مواقف الاتحاد الأوروبي بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية على مدار هذا العام. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً على بياناتنا السابقة المتعلقة بالتنمية ولنثير بعض النقاط التكميلية.

إن أفريقيا في صميم سياسة التنمية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي. ولهذه القارة إمكانية عظيمة، كما دلت حالات النجاح الاقتصادي والسياسي الجديدة على مدى العقد الماضي، حيث تجاوز النمو الاقتصادي خمسة في المائة، وكما دلت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي أظهرت ثقافة ديمقراطية وحكماً رشيداً حيين ومتناميين.

ولكن القارة لا تزال تعاني من مشاكلها المستمرة. فالافتقار إلى الموارد والتكنولوجيا المناسبة والمؤسسات الفعالة زاد من محدودية قدرة بعض البلدان الأفريقية على التكيف والتصدي لتأثيرات تغير المناخ الضارة، التي تؤثر بالفعل على أفقر وأضعف البلدان والمجموعات، وتؤثر عليها أكثر من غيرها. ويوضح هذا الواقع حقيقة أن البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء خرجت عن مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والاتحاد الأوروبي حريص على مساعدة البلدان الأفريقية على التصدي لهذه التحديات.

وفي عام ٢٠٠٥، تلقت أفريقيا الجزء الأكبر من مساعدة الاتحاد الأوروبي. وبعد عامين من اعتماد استراتيجية الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، سيعيد الاتحاد الأوروبي وأفريقيا تعريف شراكتهما في ضوء التحولات البعيدة الأثر التي حدثت على مدى السنوات القليلة الماضية. وستحدد الاستراتيجية المشتركة، التي ستعتمد أثناء مؤتمر القمة الثاني للاتحاد الأوروبي وأفريقيا، الذي سيعقد في لشبونة بعد بضعة أيام، يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، رؤية مشتركة طويلة الأجل لمستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في عالم تسوده العولمة.

ويغتنم الاتحاد الأوروبي أيضاً هذه الفرصة ليرحب بمبادرة الأمين العام التي أنشئ بموجبها الفريق التوجيهي لأفريقيا المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي سيحاول تسريع الوفاء بالالتزامات القائمة. ونتطلع إلى رؤية نتائج عمل هذا الفريق.

والصحة أيضاً عنصر أساسي من عناصر الأهداف الإنمائية للألفية، ولذلك، فإنها إحدى الأولويات الرئيسية لسياسة التنمية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي. وفي هذا المجال، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً راسخاً بضمان حصول أقل البلدان نمواً، على وجه الخصوص، على الأدوية الأساسية بأقل سعر ممكن، لا سيما في مكافحتها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا. وقد اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي مؤخراً قراراً يقبل

بموجبه، نيابة عن الجماعة الأوروبية، بروتوكولاً يعدل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، يجعل قرار الإعفاء من التراخيص الإلزامية إعفاءً دائماً، مما يمكن أعضاء منظمة التجارة العالمية من تصدير أدوية محمية ببراءات اختراع إلى بلدان ثالثة لا تملك القدرة على التصنيع في قطاع المواد الصيدلانية.

والتجارة محرك قوي للنمو الاقتصادي. ويمكن أن يكون للسياسة الاقتصادية الخارجية أكبر الأثر على كل بلد نام. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الإكمال السريع والطموح لجولة الدوحة الإنمائية واتفاقات الشراكة الاقتصادية الداعمة للفقراء بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً أيضاً التزامه بالمفاوضات الدائرة بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية، والتزامه بتلك الاتفاقات نفسها بوصفها أدوات للتنمية. وهذه الاتفاقات، بحكم أنها تتمشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، تدعم التكامل الإقليمي وتشجع الاندماج التدريجي لاقتصادات أفريقيا وبلدان الكاريبي والمحيط الهادئ في النظام التجاري العالمي القائم على القانون، مما يعزز التنمية المستدامة ويسهم في الجهود العامة التي تبذل لاستئصال الفقر وتحسين الظروف المعيشية في أفريقيا وبلدان الكاريبي والمحيط الهادئ. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الكبير الذي تحقق في المناطق التي أوشكت على إبرام اتفاق شراكة اقتصادية، ويتطلع إلى تحقيق تقدم في المناطق الأخرى أيضاً.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي إعطاء الأولوية لدعم أقل البلدان نمواً وسائر البلدان المتدنية الدخل لتحقيق تنمية عالمية أكثر توازناً، وفقاً لتوافق الآراء الأوروبي المتعلق بالتنمية، وسيواصل تشجيع اعتماد جميع البلدان المتقدمة النمو، قبل نهاية جولة الدوحة، سياسة تمكّن أقل البلدان نمواً من الوصول إلى أسواقها بدون تحديد حصص وبدون تعريفات جمركية.

ويهنئ الاتحاد الأوروبي الرأس الأخضر بتخرجه من مجموعة أقل البلدان نمواً، الذي سيصبح ساري المفعول اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ويدرك الاتحاد الأوروبي التحديات التي يواجهها الرأس الأخضر لضمان استمرار النمو الاقتصادي. ووفقاً لالتزامنا بأن تكون عملية التخرج من وضع أقل البلدان نمواً عملية انتقالية سلسة، سيقيم الاتحاد الأوروبي شراكة خاصة مع جمهورية الرأس الأخضر. وستكون أولويات هذه الخطة، كما حددها مجلس الاتحاد الأوروبي، تعاوناً سياسياً؛ وتعاوناً في ميدان الحكم الرشيد والأمن والاستقرار، بما في ذلك التعاون على مكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر والمخدرات؛ والتعاون الموجه إلى تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر؛ وتحرير التجارة والتكامل الإقليمي؛ والتعاون في ميدان التعليم والمعلومات والبحث والعلم والثقافة، مما يشجع إقامة مجتمع قائم على المعرفة. وسنولي اهتماما خاصا بالجوانب البيئية.

ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة ليهنئ أيضاً ساموا على اقترابها من التخرج من قائمة أقل البلدان نمواً، وهو حدث بارز يثبت أن البلدان النامية تحقق، بجهد متضافر، تقدماً في تنميتها.

وبتراكم الدليل العلمي على أن لتغير المناخ تأثيرات ضارة على تخفيف حدة الفقر، فإن التصدي لتغير المناخ ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولما كان الاتحاد الأوروبي سباقاً في هذا الميدان وفي تقديم المساعدة الإنمائية، فإنه يشدد في توافق آرائه فيما يتعلق بالتنمية على البيئة والتنوع الحيوي بوصفهما دعامتين أساسيتين لتعاون الاتحاد في ميدان التنمية. وقد احتفل الاتحاد الأوروبي بأيام تنمية الاتحاد الأوروبي، وهي مناسبة ترمز إلى تصميم الاتحاد

الأوروبي على تعزيز التوعية الجماهيرية بالتعاون في مجال التنمية وتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية التي يقدمها الاتحاد، وأُقيم الاحتفال في لشبونة يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وركز هذا العام على تغير المناخ. وقد أكدت الاحتفالات في هذين اليومين مجدداً الحاجة الملحة للتصدي للتحديات التي يشكلها تغيير المناخ لاستراتيجياتنا وأنشطتنا المتعلقة بالتعاون الإنمائي في جميع أنحاء العالم، وقوت تصميمنا على تكثيف جهودنا لتلاقي الرؤى والحاجة إلى شراكات ذات الأهمية المحورية لنجاحنا في التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

وفي هذا السياق، يصبح التكيف مهما للغاية. ونظراً لجوانب هشاشة أضعف البلدان بيننا، ولمحدودية قدرتها على التكيف، فإنه سيتعين علينا أن نضاعف أنشطتنا لدعم تلك البلدان، لا سيما وأن دورها في خلق هذه المشكلة بسيط في الحقيقة. ويجب أن يكون التكيف مع تغير المناخ جزءاً من قرارات سياسة الاستثمار التي تتخذها البلدان والقطاع الخاص والوكالات الدولية وسائر الجهات الفاعلة ذات الصلة. ويتعين إدماج تغير المناخ إدماجاً كاملاً في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر، وكذلك في تخطيط التنمية وإعداد ميزانيتها.

ولهذا السبب أيضاً، يمثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المعقود حالياً في بالي، فرصة لن تتكرر. وفي الحقيقة، يشكل مؤتمر بالي لحظة حاسمة لتحويل كل الزخم السياسي الدولي إلى أفعال وتحقيق تقدم في المفاوضات الحالية بغية التوصل إلى اتفاق في عام ٢٠٠٩ بشأن نظام جديد متعدد الأطراف وشامل ومتسق وفعال لما بعد عام ٢٠١٢. وكما قلت أمام هذه الجمعية، يجب أن يضع الاجتماع العادي الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في بالي، خريطة طريق واضحة للاجتماع الخامس عشر الذي سيعقد في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩ لتجنب حدوث ثغرة في التنفيذ بين النظام الحالي والإطار المستقبلي.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى عام ٢٠٠٨ باعتباره عاما حافلا باجتماعات ومؤتمرات هامة تتصل بالتنمية. إن الاستعراض الوزاري السنوي المقبل ومنتدى التعاون الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر للتجارة والتنمية واستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي المعني بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ومؤتمر الدوحة لمتابعة تقديم التمويل للتنمية والشروع في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع الخاص بأقل البلدان نموا، إلى جانب الاجتماعات الهامة التي ستُعقد خارج إطار الأمم المتحدة، من شأنها جميعا تعزيز تصميم المجتمع الدولي وعمله، فيما يتصل بالتنمية. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن هناك أيضا مناقشات جارية للنظر في ما بلغه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من تقدم عام ٢٠٠٨.

وختاما، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا أن التنمية هدف أساسي بحد ذاته وأن التنمية المستدامة تشمل الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد سلطت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الضوء على أن التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان مترابطة فيما بينها، يعزز بعضها بعضا. ورؤية الترابط هذه هامة لجميع جهودنا العملية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

السيد الفايز (المملكة العربية السعودية): يؤيد وفد المملكة العربية السعودية البيان الذي ألقاه مندوب باكستان بالنيابة عن مجموعة السبع والسبعين والصين بشأن هذا البند.

إن اجتماعنا اليوم يأتي بعد سبع سنوات من قمة الألفية، وهو يتطلب منا جميعا بذل المزيد من العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥، الذي نتطلع

إليه. وفي هذا الخصوص، فإن المملكة العربية السعودية، إيمانا منها بأهمية التعاون مع المجتمع الدولي، وإدراكا منها لما تواجهه العديد من الدول النامية من مصاعب اقتصادية واجتماعية، تولي أهمية كبرى لقضايا التنمية ودعم الجهود الإنمائية في الدول النامية. ولا تزال المملكة العربية مستمرة في دفع عجلة التنمية في الدول النامية والدول الأقل نموا على وجه الخصوص. والهدف الأساسي لذلك هو القضاء على الفقر المدقع والتخفيف منه ومساعدة الشعوب التي تواجه أوضاعا خاصة وطارئة. وفي حالات الكوارث الطبيعية، فإن المملكة العربية السعودية تعتبر من الدول السباقة في سرعة الاستجابة ومد يد العون إلى الشعوب الصديقة في كل أرجاء العالم.

إن المملكة العربية السعودية تعتبر الهدف الأول للألفية هو محاربة الفقر، ومساعدة الدول الأقل نموا بمدها بالمساعدات المالية والعينية لبناء البنية التحتية لمستقبل هذه الدول وشعوبها، أن تحقيق التنمية والقضاء على الفقر هما مسؤولية أخلاقية وإنسانية. وفي إطار جهود حكومة المملكة العربية السعودية في دعم الدول الفقيرة بخفض مستوى الفقر، فقد دعمت إنشاء صندوق لمعالجة مشكلات الفقر والتخفيف من وطأته وهو صندوق تابع للبنك الإسلامي للتنمية، وتبرعت بمبلغ بليون دولار أمريكي مساهمة منها في هذا الصندوق. إن المساعدات السعودية تقدم من خلال التعاون الإنمائي الثنائي مع الدول النامية المستفيدة وكذلك عن طريق المؤسسات وهيئات التمويل الدولية المتعددة الأطراف، الإقليمية منها أو الدولية والمنظمات المتخصصة. وقد بلغ ما قدمته المملكة عن طريق الصندوق السعودي للتنمية حوالي ٦,٦٢ بليون دولار أمريكي لتمويل ٣٦٩ مشروعا إنمائيا وبرنامجا اقتصاديا في ٦٨ دولة.

وقد دأبت المملكة العربية السعودية على المساهمة سنويا للبرامج الإنمائية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، وما يقوم به برنامج الخليج العربي من دعم لمنظمات الأمم المتحدة الغوثية التي ساهمت المملكة في مواردها المالية، والصندوق العالمي لمكافحة مرض الإيدز والسل والملاريا. وقد أعلنت المملكة عن المساهمة بمبلغ ١٨ مليون دولار أمريكي للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، بمعدل ٦ ملايين دولار سنويا، علما بأنه قد سبق دفع مبلغ عشرة ملايين دولار للصندوق خلال الفترة الماضية، والبرنامج الدولي لمكافحة العمى النهري الذي بلغت مساهمات المملكة فيه ٤٦ مليون دولار. ودعمت المملكة ماليا وعينيا بأكثر من ٢٤ بليون دولار ما يزيد عن ١٤ مؤسسة ومنظمة إنمائية متعددة الأطراف، إقليمية ودولية، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وهيئة التنمية الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وترى المملكة العربية السعودية أن كفالة الاستدامة البيئية عنصر هام. لذلك فقد خصصت المملكة العربية السعودية مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في قمة الأوبك الثالثة التي عقدت في الرياض في ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ليكون نواة للأبحاث في مجال الطاقة والبيئة والتغير المناخي. وهذا دليل على أن المملكة العربية السعودية جادة في خدمة المجتمع الدولي، والتأكيد على أن النفط طاقة للبناء والعمران لا وسيلة للنزاع والصراع، وعلى

الاهتمام الحقيقي والموضوعي بحماية البيئة والتعامل مع المتغيرات المناخية.

إن المملكة العربية السعودية مستمرة في سياستها التي تقوم على مد جسور الحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة وقيام الجانبين بمسؤولياتهما على الدوام تجاه الدول النامية ومكافحة الفقر، الذي خصصت له الأوبك صندوقا للتنمية الدولية تغطي مساهماته أكثر من مائة وعشرين دولة منذ إنشائه قبل أكثر من ثلاثين عاما، إلى جانب المساعدات المباشرة للدول الأعضاء في المنظمة.

والمملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي ساهمت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسبب ما توليه من أهمية كبرى لقضايا التنمية المستدامة وزيادة مخصصات الإنفاق العام بنسبة أكثر من النصف على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية الدور الأساسي للأمم المتحدة، وخصوصا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دعم التعاون الدولي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا، وأهمية وملكية الدول النامية لبرامج التنمية وتفعيل دورها في الحوار العالمي بشأن التمويل وآلياته، وتحقيق تعميم التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة. وكل هذه الأمور وغيرها يجب أن تحتل مكانا متقدما في سلم أولويات الأمم المتحدة. كما أن نجاح عملية التنمية مرهون باحترام المجتمع الدولي للخصوصية الثقافية والعادات الخاصة بالدول النامية وباتباع أسلوب التنمية الملائم لهذه الخصوصية.

وترى المملكة العربية السعودية أنه ينبغي لجهود إصلاح النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي أن تنفذ من خلال المؤسسات القائمة، وتنبغي ممارسة الشفافية في التعامل التجاري والمالي حتى نتفادى الضعف الحاصل في الأسواق المالية العالمية.

وبناء نظام اقتصادي عالمي مبني على شراكة جديدة بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو على أساس من التعاون والتكافل وعلاقات اقتصادية دولية ترتكز على العدل والمساواة وتقوم على المنافع المتبادلة والمسؤولية المشتركة وحاجة الدول إلى وصول منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة.

وفي الختام، إن المملكة العربية السعودية تؤكد على أنه لن تكون هناك تنمية دائمة وتحقيق للأهداف الإنمائية للألفية بدون وجود سلام عالمي، ومساواة وحفظ لحقوق الدول النامية، وتحقيق للشرعية الدولية والالتزام بالقانون الدولي وتعميم أحكامه على كافة الدول بدون استثناء، وحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية السلمية لتلافي الحروب والنزاعات القائمة في هذا القرن.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سلمت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بأهمية العلاقة القائمة بين الهجرة والتنمية، وكذلك بضرورة مواجهة التحديات واغتنام الفرص الناشئة عن الهجرة. ونظرا لحجم الهجرة وتعقيداتها، فإن إيجاد حلول فعالة أصبح تحديا حقيقيا للمجتمع الدولي. وتولي المكسيك أولوية خاصة لهذا المجال لأننا يمكن أن نجد في أراضينا كل مظهر من مظاهر الهجرة. فبسبب موقعنا الجغرافي، تمثل المكسيك بلد أصل وبلد مقصد وبلد عودة وبلد عبور.

إن الأبعاد والخصائص التي اتخذتها ظاهرة الهجرة في إطار العولمة، وحقيقة أن تدفقاتها ستتواصل في المستقبل، توجب على المجتمع الدولي أن يجري تحليلا معمقا للتحديات التي تثيرها هذه التحركات البشرية. ومن الواضح اليوم أنه لا يمكن للبلدان الاستمرار في مواجهة الهجرة بتدابير الرقابة

والإدارة التي لا تأخذ في الاعتبار الأسباب المعقدة للظاهرة، وكذلك تأثيرها في خارج البلاد، بما في ذلك إسهامات المهاجرين للدول التي يتواجدون فيها.

ولهذا السبب، عبرت المكسيك في عدد من المنتديات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف عن الحاجة إلى تشجيع فهم جديد وشامل للهجرة، يساعد على فهم الظاهرة بصورة معمقة وواسعة. ومن خلال مثل هذا الفهم سنتمكن من تعزيز الإسهامات الإيجابية للهجرة، وبه نستطيع أن ندرس أسباب وآثار الظاهرة وبموجبه يكون المهاجر، بوصفه شخصا، في صميم أي سياسة بشأن الهجرة أو أي مشروع متعلق بالهجرة.

ومن الأساسي أن ندع جانبا النُهج الجزئية والحلول القصيرة الأجل لكي نفسح المجال لمنظور أوسع ولحلول طويلة الأجل وشاملة. ولكي نحقق ذلك، من الضروري أن نتجاوز النهج الإداري ونعترف بأن أسواق العمل لا يمكن أن تكون المرجعية الوحيدة لتحديد مدى ونطاق البرامج والترتيبات والسياسات المتعلقة بالهجرة.

ولهذه الرؤية أهمية خاصة في تعزيز آليات التعاون والحوار الدولية الرامية إلى كفالة الاحترام الأساسي لحقوق الإنسان، والكرامة الإنسانية، وعدم التمييز ضد المهاجرين، لا سيما بالنظر إلى حالتهم الضعيفة.

وإذ تأخذ المكسيك ذلك في الاعتبار، فإنها تؤيد الاقتراح بإنشاء منتدى يكون استمرارا للمناقشات المتعلقة بالجوانب العديدة لظاهرة الهجرة، معتمدا نهجا شاملا ومنفتحا انفتاحا سياسيا واسعا، ويجري مناقشات عملية المنحى. وترحب المكسيك بنتائج المنتدى العالمي الأول المعني بالهجرة والتنمية، المعقود في بروكسل في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه من هذا العام، وتسلم بأن هذه المحادثات ستسهم في المناقشات التي ستعقد في مانيلا خلال المنتدى العالمي الثاني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ومنذ بداية هذه العملية، اقترحت المكسيك وجود رابطة قوية بين المنتدى والأمم المتحدة لتأمين مزيد من الاتساق والتنسيق. وشددنا على أهمية إثراء الحوار بمشاركة مختلف الأطراف الفاعلة المعنية بهذه المسألة.

وتلاحظ المكسيك مع القلق أن تسليم بعض البلدان بالحاجة إلى المهاجرين وبأهميتهم لتعزيز اقتصاداتها لم يرافقه الاعتراف بحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين وبأن التمتع بهذه الحقوق يجب أن ينعكس في مركزهم كمهاجرين. وترى المكسيك أنه يجب على الدول في تطبيقها قوانين وسياسات الهجرة، أن تطبقها من خلال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين. وهذا سيحفظ ويحمي سلامتهم المادية، بالإضافة إلى حفظ وحماية حياتهم وكرامتهم.

إن الربط المتزايد بين الهجرة والأمن والحدود في أنحاء العالم يجب أن يأخذ في الاعتبار القانون الدولي، وبخاصة القانون الإنساني الدولي، من أجل تغيير النهج المستند بشكل صارم إلى مبدأ السيادة، وهذا المبدأ بمفرده لا يمكنه حل المشاكل الأساسية. بل على النقيض من ذلك، أدى ذلك إلى التركيز على الجوانب السلبية إلى أقصى الحدود.

ويشارك المكسيك في موقفها عدد من البلدان في هذا المحفل، بينما أعربت بلدان أخرى عن تحفظها فيما يتعلق بالمناقشة الموضوعية لمسألة حقوق الإنسان للمهاجرين بقولها إن هذه المناقشة قد تتحول إلى مناقشة مسيّسة. وفي هذا الشأن، تود المكسيك أن تؤكد أن أي إجراء أو سياسة أو برنامج بشأن الهجرة الدولية لا يأخذ في الاعتبار عنصر حقوق الإنسان سيكون ناقصا ولن يكون متسقا مع هيكل

حقوق الإنسان الذي بناه المجتمع الدولي ووطده على مدى الأعوام.

وتحث المكسيك الدول، والأمم المتحدة ككل، على ضمان أن تعقد المناقشات بشأن الهجرة في إطار المنظمة، أو في منتديات تشارك الأمم المتحدة فيها. ويجب أن تنعكس هذه المناقشات في إجراءات متسقة، وفقا لمقاصد الميثاق، وأن تتجنب تلك الإجراءات ازدواجية الجهود والنُهج التجزيئية، وأن تتصدى بشكل حقيقي لهذه الظاهرة القائمة، والتي ستظل موجودة في الوجود في عالم يزداد فيه طابع العولمة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن وفد بلدي، ولتعزيز العلاقات بين جهود هذه المنظمة وجهود المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، يشارك إلى جانب بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية، في تقديم مشروع القرار A/62/L.25، الذي يقر بضرورة إقامة صلة أوثق بين الأمم المتحدة والمنتدى. ولذلك الغرض، اقترحنا مجموعة من التدابير البسيطة للغاية لكنها محددة من أجل تشجيع زيادة تبادل المعلومات. ونحن على اقتناع بأن هذا الأمر سيساعد على إثراء المناقشة بشأن الهجرة والتنمية في كلا المحفلين، وبالتالي، نطلب دعم المجتمع الدولي لهذه المبادرة.

السيدة رودريغيز أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بعقد الجمعية لهذه الجلسة العامة المركزة على التنمية. وترى كوبا في هذا الأمر أولوية قصوى وإحدى الدعائم الثلاث لمنظمتنا. ويؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وليس سرا أن برنامج التنمية للأمم المتحدة ما زال أبعد ما يكون عن التنفيذ الفعلي. فالبلدان النامية ما برحت تختنق من جراء الفقر والجوع والتهميش ونقص الموارد. والمشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها بلدان الجنوب آخذة في الازدياد. وهي تعاني، علاوة على ذلك، من الصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، وانتشار الأمراض، وتدهور البيئة. وتحدث هذه العوامل أثرا سلبيا للغاية على تنميتها. والمستقبل لا يبشر بالخير على الإطلاق.

ويتعذر على ١,١ بليون نسمة الوصول إلى الماء الصالح للشرب، ويفتقر ٢,٦ بليون نسمة إلى خدمات الصرف الصحي، ويعاني ما يزيد على ٨٠٠ مليون نسمة من الأمية، و ١١٥ مليون من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية، ويعاني ٨٥٠ مليون نسمة من الجوع كل يوم. ويملك واحد في المائة من أغنى الناس في العالم ٤٠ في المائة من الثروة، بينما لا يكاد ٥٠ في المائة من سكان العالم يملكون سوى ١ في المائة.

وتزداد ديون البلدان النامية بمعدل مخيف. ونسبة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية ما زالت ضئيلة للغاية مقارنة مع نسبة البلدان الصناعية. وعلى الرغم من أن البلدان النامية تشكل أربعة أخماس سكان العالم، فهي لا تمثل سوى ثُلث التجارة الدولية. وقد ازداد تهميشها في الأسواق الدولية، بينما استمر صافي تحويلات الموارد المالية من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، مما زاد من حدة التوزيع غير المتكافئ لتكاليف هذه العملية ومنافعها.

وما لم نتخذ إجراء فعالا – وما لم نظهر الإرادة أو الالتزام السياسي الحقيقيين للمضي قدما في برنامج التنمية – فإن الأهداف الإنمائية التي اعتُمدت في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ستظل مجرد حبر على ورق، وحلما جميلا لكنه غير قابل للتحقيق. فإذا كنا حقا نرغب في القضاء على الفقر المدقع والجوع، و توفير التعليم الابتدائي للجميع، وتخفيض معدل وفيات الرضع، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس

نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وضمان استدامة البيئة، إذا كنا حقا نرغب في تحقيق هذه الأهداف، علينا أن ندع جانبا في بعض الأحيان المناقشات الرامية للتخلص من المسؤولية، وأن ننتقل إلى العمل.

وفي مؤتمر قمة الألفية، أكد الأمين العام حينذاك أنه ينبغي أن نزيد المساعدة الإنمائية بأكثر من الضعف في جميع أنحاء العالم في السنوات المقبلة، لأنه ما من شيء سوى تلك الزيادة سيسهم في تحقيق الأهداف. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت، على الرغم من الوعود، وظلت أقل بكثير من ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ولم تشكل في عام ٢٠٠٦ سوى ٠,٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة نموا. وذلك يمثل انخفاضا قدره ٥,١ في المائة بالقيمة الحقيقية، مقارنة مع أرقام عام ٢٠٠٥. ونرى هذا الانخفاض على الرغم من براعة يد البلدان المانحة التي أدرجت عامل إلغاء الديون كجزء من إسهامها في هذه المساعدة وهي تعلم أن تلك الديون لا يمكن تسديدها.

وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية يثير السخط حقا عندما يُنفق تريليون من الدولارات في جميع أنحاء العالم على سباق التسلح ومبلغ مماثل على الدعاية، وعندما يحاول البعض فرض نمط استهلاك لا علاقة له بتاتا باحتياجات البلدان النامية، بل على العكس من ذلك، يديم تخلف التنمية والفقر وتدهور البيئة. وبمجرد ١٠ في المائة من الموارد المخصصة لتلك الأنشطة، يمكننا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن مضطرون إلى العمل من أجل بلايين الأشخاص الذين لا يمثلون أرقاما إحصائية مجردة، بل يعانون ويتعذبون، ويقاسون من الفقر كل يوم، ومن أجل ضحايا نظام اقتصادي عالمي إجرامي غير عادل وغير متكافئ، ثبت أنه لا يمكن أن يستمر.

ويجب على المجتمع الدولي كله الآن أن يعترف بحقيقة الحالة التي ما زالت البلدان النامية تعاني منها إذا أردنا أن ننقذ الجنس البشري. ونأمل أن تعزز هذه الدورة الوعي وتسهم في تحقيق نتائج إيجابية لصالح أفقر الأشخاص الفقراء في العالم وأكثرهم معاناة من شدة التهميش. وسنكرس أفضل جهودنا لتحقيق ذلك الهدف.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد نائب الرئيس، يسعدني على نحو خاص أن أخاطب الجمعية العامة وأنتم تتولون الرئاسة. واسمحوا لي في المستهل أن أقول إن المملكة المتحدة تؤيد البيان الذي أدلى به زميلي البرتغالي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتكتسي التنمية أهمية محورية في رؤية رئيس وزرائي بشأن الهدف من إنشاء منظومة الأمم المتحدة ونظام تعدد الأطراف، ولا يحق لأي وفد من الوفود أن يشك في مدى الجدية التي تأخذ بها حكومتي مسألة التنمية الدولية. فنحن الآن ثاني أكبر المانحين في العالم. وبحلول عام ٢٠١٠-٢٠١١، ستزداد مساعدتنا الإنمائية الخارجية إلى ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، أي ١٨ بليون دولار في السنة. وسنفي إذن بما تعهدنا به من التزامات في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في غلينيغلز، بما في ذلك مضاعفة معونتنا إلى أفريقيا. ونحن بصدد زيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الدخل الإجمالي القومي بحلول عام ٢٠١٣، أي قبل سنتين من الموعد النهائي الذي حدده الاتحاد الأوروبي. ونرحب بالاتجاه التصاعدي الذي تسجله المعونة العالمية: التي ارتفعت بنسبة ٣٠ في المائة منذ مؤتمر مونتيري الذي عقد عام ٢٠٠٢.

غير أنه ينبغي ألا نكتفي بالتركيز على حجم المعونة. فقد تكلمت البلدان النامية منذ أمد طويل عن أهمية النمو والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، مما يشكل مصدر إلهام لم يدعمه المانحون دائما بالقدر الذي كان يتعين علينا أن ندعمه به. ولم يقم أي بلد من البلدان بتخفيض الفقر على مدى الـ ٣٠ سنة الماضية دون زيادة التجارة أيضا. ولذلك ينبغي أن نفي بالوعد الذي قطعناه خلال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. ونحن بحاجة إلى إبرام صفقة جيدة لصالح البلدان الفقيرة، وينبغي أن نفعل ذلك الآن. وعلاوة على وضع قواعد تجارية عادلة تستند إلى تعدد الأطراف، ينبغي أن نعدّ البلدان لكي تستطيع التنافس على نحو فعال والاندماج في الأسواق العالمية. وكما قال الأستاذان ستيغليتز وباغواتي في الاجتماع الخاص تمهيدا لهذه الجلسة، فإن تقديم المعونة لأغراض التجارة جزء لا يتجزأ من دعم النمو العالمي. ولهذا السبب تعهدت المملكة المتحدة بصرف ٧٥٠ مليون دولار سنويا على المعونة من أجل مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها للتجارة.

كما نعلم جميعا، إن تغير المناخ يؤثر بشكل غير متناسب على البلدان الفقيرة. وما لم نواجهه ونساعد البلدان الفقيرة على التكيّف فإننا، بعد ذلك، لن نخفق في تحقيق الأهداف الإنمائية فحسب، وإنما سنضمن أيضا أن يظل مستقبلهم مستقبل فقر.

والمؤسسات المتعددة الأطراف محورية لقدرتنا على التصدي للتحديات الانمائية، إذ يجب إصلاحها للتعامل مع العالم في القرن الحادي والعشرين. وهنا في الأمم المتحدة، نرغب في رؤية تماسك أفضل في جميع أنحاء المنظومة لضمان حصول البلدان الفقيرة على مكاسب أكثر من المبالغ الطائلة التي تمر عبر المنظومة. ونحن نهتم اهتماما خاصا بالاستفادة من الدروس وتحقيق نفس النجاحات التي حققتها المبادرات الريادية الثماني المسماة ”أمم متحدة واحدة“. كما نتفق مع الرأي القائل إنه يتعين على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يغيرا من الأسلوب الذي يتبعانه في فرض الشروط، وأن ينتقلا إلى إدارة أكثر عدالة من شأنها أن تعطي البلدان النامية صوتا أكبر.

إن الإرادة السياسية هي السبيل إلى تحقيق تقدم في جميع هذه المجالات. ففي عام ٢٠٠٠، في مؤتمر قمة الألفية، أعلنت ١٨٩ بلدا أنها لن تألو جهدا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحرزنا بعض التقدم. غير أننا، بعد مضي نصف المدة حتى ٢٠١٥، لا نسير على درب الوفاء بالتزاماتنا التاريخية.

في ٣١ تموز/يوليه من هذا العام، قام غوردن براون، رئيس وزراء بلدي، مع الأمين العام بتوجيه دعوة إلى العمل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بمشاركة ١٤ رئيس حكومة و ٢١ مسؤولا في القطاع الخاص من أجل معالجة هذه الحالة الطارئة الخاصة بالتنمية. واتفقوا على أنه ليس بمقدور أي بلد بمفرده أو مجموعة من البلدان لوحدها أن تعالج الحالة. ويتعين علينا أن نعمل معا – نحن الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجموعات الدينية والمدن والمستهلكين– لخلق شراكة عالمية يدعو إليها الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للأمم المتحدة أنت تكون محور هذا الجهد.

وفي أيلول/سبتمبر من العام المقبل، سنطلب من الشراكة العالمية أن تجتمع في الأمم المتحدة على أرفع مستوى للإسراع بالعمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال المناقشة العامة – يحتمل يكون ذلك في ٢٥ أيلول/سبتمبر – نود أن نرى حدثا رفيع المستوى يُعيد الأهداف الإنمائية للألفية إلى مركز اهتمام قادة العالم ووسائط الإعلام العالمية. ونأمل أن يستحوذ اجتماع المسؤولين من البلدان والأعمال التجارية والمجتمع المدني والأديان، على انتباه الناس وأن يعطي

المجتمع المدني هدفا يلتزم به ويدعو إليه. وسيعرض الاجتماع قصص النجاحات التي حُققت مؤخرا وسَيُبْرِز القوة التحويلية للقطاع الخاص التي تمكنه من زيادة النمو والتخفيف من الفقر. ويمكن للاجتماع أن يُلقي الضوء على التقدم المحرز و على الفجوات الكبيرة المتبقية حيث يتعين بذل المزيد من الجهود. وسيشجع جميع المشاركين – الحكومات والجهات غير الحكومية– على مضاعفة جهودهم وتركيز اهتمامهم على تلك الفجوات.

وبطبيعة الحال، يتعين أن يُنسق هذا الاجتماع مع الاجتماعات الكبرى الخاصة بالتنمية التي ستعقد في العام المقبل، بما في ذلك الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي الاجتماعي ومنتدى التعاون الإنمائي،واجتماع رئيس الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، و مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر للتجارة والتنمية، ومؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية، ومنتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بتعزيز فعالية المعونة، والأهم من ذلك، مؤتمر الدوحة للتمويل من أجل التنمية. إن الدعوة للعمل المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ستعمل، إلى جانب أهداف كل من هذه الاجتماعات، وكذلك عن طريق الاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الثمانية على إبراز الأهداف الإنمائية للألفية وبناء زخم حتى موعد انعقاد الحدث الهام في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، وفي نهاية المطاف، الدوحة في آخر هذا العام.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): نرحب بهذه الجلسة بشأن البند ١١٦ من جدول الأعمال، مع تركيز خاص على التنمية على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٦٥/٦٠ . غير أننا نشعر أنه كان من الأفضل لو أنها عُقدت في وقت أبكر خلال الدورة، حيث كان من الممكن إجراء مناقشة تفاعلية حقيقية و إدخال بعض النقاط التي تثار في برامج العمل المتعددة للجنة الثانية.

أود أن أبدا بذكر تقرير عن ملاوي تصدر صفحات نيويورك تايمز في الأيام القليلة الأولى من الشهر الجاري. وحسبما ورد في التقرير، فقد استخدمت ملاوي الإعانات الخاصة بالأسمدة ليس لتصبح بلدا مكتفيا ذاتيا فحسب، وإنما أيضا لتتحول إلى بلد زراعي مُصَدِّر. وقد تمكنت من تحقيق ذلك عن طريق عدم الإصغاء لما قاله العالم المتقدم النمو، وإنما عن طريق القيام بما يقوم به العالم المتقدم النمو، أي تقديم الإعانات للزراعة. وبعبارة أخرى، ، وعلى نحو هام جدا، عندما كانت المنطقة بأسرها تصغي ببساطة إلى النصائح التي قدمها صندوق النقد الدولي، من جملة منظمات أخرى، انتهى بها الأمر إلى المعاناة من سوء التغذية والمجاعة والصراع المدني. ولذلك، أرى أنه من الواضح أن العديد من النهج التي تضعها تلك المنظمات خاطئة، بما في ذلك، على سبيل المثال، الميزة التنافسية في نظرية ريكاردو والمثال المشهور على ذلك هو وجود مجموعة من الناس تنتمي إلى العصر الحجري، وتعيش عبر النهر بالقرب من مجموعة أخرى من الناس تنتمي إلى العصر البرونزي، وتستخدم المجموعة الأولى ميزتها التنافسية، الناتجة عن تخصصها في استعمال أدواتها الحجرية. ومع ذلك، عليها أن تحذو حذو مجموعة العصر البرونزي وأن تستخدم الأدوات البرونزية كي تُحرز تقدما، بموجب هذا النهج.

وبعبارة أخرى، فإن ملاوي بقيامها بنفس العمل الذي يقوم به العالم المتقدم النمو، وليس ما يقوله، تبيّن بصورة واضحة جدا ما يلزم القيام به في البلدان النامية من أجل تحقيق النمو. وبطبيعة الحال، من المهم للغاية، لأنه كما تؤكد أيضا الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، فإن التنمية هي غاية في حد ذاتها.

وأود أيضا أن أتطرق هنا إلى بعض الدراسات عن الصراعات المدنية في أفريقيا. فقد أجرى إيسترلي وآخرون دراسة تبيّن أن هناك سبع دول دخلت في صراع مدني،

كانت ضمن برامج صندوق النقد الدولي لـ ٧٠ في المائة من الوقت. لذلك، فإن الاقتصادي فردريك كليرمونت يتكلم عن التكيف الهيكلي للصندوق بوصفه سيفا مسلطا، في كتابه، ''نهوض وانهيار التحرر الاقتصادي''.

وهناك أيضا عملية التكديس عن طريق التجريد. لقد استمعنا هذا الصباح إلى أن السياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة، كانت مختلفة جدا عن النصيحة التي أسديت لبلدان أمريكا اللاتينية أو البلدان الآسيوية خلال الأزمة الاقتصادية الآسيوية. في الحقيقة، ونتيجة لتلك الأزمة، بيعت أصول كثيرة مقابل أغنية، مما أسفر بالفعل عن واحدة من أكبر عمليات نقل الأصول من العالم النامي إلى العالم المتقدم النمو في الأزمنة الحديثة، وعلى نحو أكثر، إلى اليابان والشركات الغربية. ولا يمكن وصف هذه العملية إلا بأنها عملية التكديس عن طريق التجريد.

إن صندوق النقد الدولي يسدي هذا النوع من النصح بسبب منشئه. فهو في النهاية، قد أُنشئ في أعقاب عملية تمثلت في الثقل الجغرافي -كما ذكر بوضوح جدا الاقتصادي ريموند مِكسيل، الذي عمل على مسألة الحصص في المؤتمر. وفي كتابه بعنوان "Bretton Woods Debates" قال إنه طُلب إليه أن يعطي أوزانا مقررة سلفا للتوصل إلى حصص مقررة سلفا ل"الأربعة الكبار". لذلك، من الواضح أن نظاما من هذا النوع وبهذا السجل بحاجة ماسة إلى الإصلاح.

وهنا، يسرني أن أنوّه بأن المتكلم السابق قد أشار إلى زيادة دور البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز والتطرق إلى مسألة الصوت والمشاركة. ومن الواضح أن ما تم إنجازه حتى الآن غير جدير بالذكر. كذلك ما لم نستخدم المبدأ الديمقراطي القائم على التمثيل وفقا لعدد السكان ليتسنى تحقيق توازن المبادئ المالية البحتة، وما لم نحسب الناتج القومي الإجمالي على أساس المساواة في القدرة الشرائية،بدلا من تعديلها حسب صافي أسعار الصرف في السوق، فلا يمكننا أن نُحدث تغييرا أساسيا في نظام الحصص في صندوق النقد الدولي.

لذلك، مما يبعث على الأسف أنه في القرارات التي يجري التفاوض عليها في اللجنة الثانية، حتى مجرد تطلع متواضع مثل الاستعراض الدوري لصندوق النقد الدولي من جانب الأمم المتحدة، لا يُنظر فيه على الرغم من تأييد البروفسور ستيغليتز، الذي صادف أن تكلم هذا الصباح، عن هذا الاستعراض في كتابه المعنون، ''aking Globalization Work''. وينبغي للأمم المتحدة، من خلال ذلك، أن تسترد دوراً مركزياً في جدول الأعمال الاقتصادي، لأنه لا يوجد سبيل آخر لذلك، عملياً.

أنتقل الآن إلى مسألة الأهداف الإنمائية للألفية، ذات الأهمية البالغة، لأنها تمثل رؤية للكرامة الإنسانية يمكن قياسها. لكن من الواضح جداً، في نفس الوقت، أنها غير كافية. وعلينا أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك.

وبالمناسبة، فإن الأهداف الإنمائية للألفية جاءت بالضبط في وقت فقدت الأمم المتحدة هذا الدور المركزي في جدول الأعمال الاقتصادي العالمي، عندما انتزع منها وأُعطي لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والنظرية القديمة التي خدمت العالم النامي كثيراً – وأعني النظرية القائلة بضرورة أن يكون لدى البلدان النامية صناعة، حتى وإن لم تكن تلك الصناعة قادرة على المنافسة في السوق العالمية طويلاً، وراء تعريفات كافية – قد استبدلت بتجارة حرة تماماً.

وبالتالي، وفي إطار هذه التجارة الحرة، ينبغي الحفاظ على بعض مستويات المعيشة الرئيسية على الأقل عند مستوى الكفاف، من خلال الأهداف الإنمائية للألفية. وهنا

يكمن الخطر، إذا توقفنا عند الأهداف الإنمائية للألفية ولم نتجاوزها. وتلك المؤسسات، بالطبع، ومؤسسات بريتون وودز بصفة خاصة، حريصة جداً على الكلام وإسداء النصح بشأن الحكم، بينما هي لا تخضع للمساءلة ولا هي ديمقراطية، كما شاهدنا للتو. ولذا، فإن خبرتها ضئيلة للغاية فيما يتعلق بالمشورة التي تسديها فعلاً.

وعلى نفس المنوال، تقول تلك المؤسسات أنه ما لم يكن لدى البلدان النامية في أفريقيا وغيرها مؤسسات، لا يمكن لها أن تدخل في طور الإنتاج. وهذا قلب للمنطق الاقتصادي رأساً على عقب حقاً. لأن طور الإنتاج هو الذي يخلق المؤسسات وليس العكس. لكن، من الواضح، كما قال مارك توين، إذا كان لديك مطرقة، تصبح كل المشاكل مسامير. بالتالي، أعتقد أنه لا بد لنا من الخروج من تلك الحلقة المفرغة.

ولذلك، فإننا نحتاج إلى تجاوز الأهداف الإنمائية للألفية، في الوقت الذي نبذل قصارى جهدنا لضمان تحقيق تلك الأهداف ويستمر تدفق المساعدة والتكنولوجيا والتدفقات المالية لكفالة بلوغ البلدان النامية للأهداف الإنمائية للألفية، لأن كل هذه ضرورية؛ والكرامة الأساسية ضرورية، على الأقل. لكن، في الوقت نفسه، لا يمكن للمرء أن يكتفي بمجرد العلاج، عوضاً عن التنمية، كمن يكتفي بمعالجة الأعراض دون الأسباب. تلك هي النقطة الأساسية.

وهنا، من الواضح تماماً أن نظام حقوق الملكية الفكرية هو أحد الحواجز الكبيرة التي تعوق تحقيق ذلك. ومن حضر الحدث هذا الصباح قد استمع إلى الانتقادات الحادة لذلك النظام التي وجهها البروفيسور ستيغليتز، بصفة خاصة، لأن نظام حقوق الملكية الفكرية قصد منه أساساً إقامة احتكارات ومنع نقل التكنولوجيا بأسعار معقولة، لأنه بدون العلم والتكنولوجيا، لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية. وكما قال نيتشه، تحتاج إلى رأس مال من الروح والإرادة، وتلك هي المعرفة والعمل التجاري والتنظيم والإبداع، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال تدفق التكنولوجيا.

وعليه، فإن نظام حقوق الملكية الفكرية يضمن أن العالم النامي يشهد التكنولوجيا حقاً كشكل من أشكال الهيمنة، وليس ضرورة حتمية للتنمية. وبكلمات توراتية، يمكن القول إنهم حُرِموا لا من دخول المرعى فحسب، بل ومن الحضور ذاته.

وفي هذا الصدد، لا بد أن ندرك كيف يؤثر نظام حقوق الملكية الفكرية على المسائل ذات الأهمية المركزية بالنسبة للعالم النامي، وتحديداً، التنوع البيوليوجي والأدوية التي لا تحمل اسماً تجارياً، لأن النظام لا يحمي أياً منهما. وما يحدث فعلاً هو قرصنة إحيائية، وأن بلازما الحبوب والمواد الوراثية أصبحت ملكية خاصة. ومتى ما تحولت تلك إلى ملكية خاصة، فإنها تُمكِّن من انتزاع الأجرة من السكان الفقراء، الذين وجدت المواد الوراثية بفضل ممارساتهم بالدرجة الأولى.

وكذلك، في حالة الأدوية التي لا تحمل اسماً تجارياً، تجد أنها أصبحت غير متوفرة، مما أدى إلى وقوع عدد كبير من الوفيات. وهنا، سأذكر رقم صفحة: على ما أذكر إنها الصفحة ١٠٥ من كتاب البروفيسور ستيغليتز، ''إنجاح العولمة''، الذي أشار إليه هذا الصباح، حيث قال إنه من خلال نظام الملكية الفكرية، ''فإننا نوقع أمر وفاة آلاف عديدة''. وبعبارة أخرى، إنها نوع من الإبادة الجماعية المصغرة في حد ذاتها.

وهذا واضح الآن في عمل هذين الاقتصاديين المعروفين، كليربورن وستيغليتز، فهما يتكلمان عن ''توعد'' صندوق النقد الدولي ونظام حقوق الملكية الفكرية بعبارات تتعلق بالوفاة والإبادة. والآن، فإن الأمين العام قد عين

إدوارد لوك كمستشار خاص للمسؤولية عن الحماية. ويبدو لي أن المسؤولية عن الحماية التي يحتاج إلى ممارستها فعلاً ينبغي أن تكون إزاء نظام حقوق الملكية الفكرية وصندوق النقد الدولي. وبالتالي، بدلاً من الاكتفاء بالتركيز على القانون الدولي والشؤون الدولية وكتابة الخطب، ينبغي له على الأرجح أن يصقل فهمه الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، من الأمور الأساسية تماماً بالنسبة للأمم المتحدة أن تعتمد لها دوراً مركزياً وأن تحدد جدول الأعمال الاقتصادي. ولكن، هنا أيضاً نجد أن أمراً متواضعاً للغاية مثل إنشاء لجنة للخبراء للنظر فيما يمكن عمله حيال نظام حقوق الملكية الفكرية هو أمر بالغ الصعوبة من خلال قرارات اللجنة الثانية.

وبالمناسبة، كانت هناك إشارات إلى تغير المناخ. هذا الموضوع له تأثير كبير جداً أيضاً على تغير المناخ، لأنك إن أردت أن يكون لديك تكنولوجيات معقولة التكلفة لتخفيف آثار تغير المناخ وبالأخص للتكيف، سيتطلب ذلك تعديل نظام حقوق الملكية الفكرية. وهذا يذكرني بأزمة سنة ١٨٧٣، الكساد الكبير الأول، والكساد الكبير الثاني في عام ١٩٢٩: فحتى عندما صمد أصحاب الامتياز في وجه الكارثة، فقد آثروا التشبث بالامتياز وترك النظام ينهار. وقد انتهى الحال ببعضهم بالقفز من نوافذ وول ستريت في نهاية المطاف، بالطبع. لكن هذا ما حدث بالفعل. وأثر هذا النوع من العولمة ومن نظام حقوق الملكية الفكرية على التنمية المستدامة واضح تماماً، فهناك دراسة لعالمي المناخ، مايلز ونوفاسيك، عنوانها ''التنوع البيولوجي المفقود''، يقدران فيها أن عصر العولمة مسؤول عن الانقراض الجماعي لمزيد من الأنواع أكثر مما حدث في أي عصور سابقة في تاريخ الأرض، ربما باستثناء الديناصورات.

وما لم تأخذ الأمم المتحدة هذا الأمر على محمل الجد، فلن يكون أمامنا ببساطة إلا أحد أمرين. أولاً، أن نتوجه إلى جلسات الصباح ونصغي إلى البروفيسور ستيغليتز بكل اهتمام ونصفق له، ثم قُضِيَ الأمر. ثانياً، لدينا توافق الآراء المخدر الذي يقف عن القاسم المشترك الأدنى، والنتيجة هي عدم إنجاز أي شيء بالمرة.

إنه أمر يبعث على الاكتئاب نوعاً ما، وهو ما دفعني إلى القول إنه كان حرياً بنا عقد هذه المناقشة في وقت ما قريب من بداية الدورة، كيما يمكننا أن نستمع إلى بعض من تكلموا هذا الصباح، وأن نستخلص استنتاجات محددة ثم نحاول اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية، إلا إذا كنا نؤمن بالأقوال وحدها وليس بالأفعال.

وكانت هناك إشارة أيضاً إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وهنا مرة أخرى، أود أن أقتبس من مؤلف آخر حائز على جائزة نوبل، هو الخبير الاقتصادي جان تينبرغن، الذي قال إن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تكون بنسبة أكبر من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كيما يكون لها أثر. وبالتأكيد، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي لدينا اليوم نسبتها ٠,٣٣ في المائة، أي أنها لم تبلغ نسبة ٠,٧ في المائة بعد، وليس كل البلدان تفي بذلك الهدف.

والمشكلة الثانية، بالطبع، هي أن هيكل المساعدة الإنمائية الرسمية ذاته هو في الجزء الأعظم منه عبارة عن إعفاء من الدين وإغاثة من الكوارث. وهذا الهيكل ذاته يحول دون نوع التدفق المطلوب للتنمية الصناعية والتكنولوجية اللازمة لانتشال البلدان من الفقر.

وفي كل الأحوال، ليس هناك مجال لأي استثمار خاص في البنية الأساسية الاجتماعية والقطاع الاجتماعي، لأن الاستثمار الخاص له خصوصيته الشديدة. والمفارقة هنا هي أن الاستثمار الخاص يغفل السوق تماماً عندما يتعلق

الأمر بالقطاع الاجتماعي. وبالتأكيد، فإن الطلب في السوق واضح جداً: نحتاج إلى مزيد من الأطباء لمجموعات أصغر من المرضى وإلى مزيد من المعلمين لمجموعات أصغر من الطلاب. وبعبارة أخرى، فإن الطلب في السوق في مجالي التعليم والصحة كثيف العمالة بوضوح تام. لكن عندما يتعلق الأمر بالتدفقات الخاصة، لا تجد استجابة لهذا النوع من طلب الأسواق. ولذلك، تتضاعف أهمية تخصيص المساعدات الإنمائية الرسمية للقطاعات الصناعية والتقنية والاجتماعية الأساسية.

ومن خلال التعاون بين بلدان الجنوب، تقوم الهند والبلدان الأخرى بكل ما في وسعها فيما يتعلق بنقل العلم والتكنولوجيا، وفيما يتعلق بتقديم المساعدة المالية الفعلية والأدوية التي لا تحمل أسماء تجارية إلى البلدان المجاورة والبلدان النامية الأخرى في أفريقيا وغيرها. لكن العالم المتقدم النمو في الحقيقة هو الذي في مقدوره أن يحدث فرقا حقيقيا هنا. إن المنطق من وراء ما قلته واضح إلى حد كبير. يعود أمر القيام بذلك للعالم المتقدم النمو، ويبدأ على الأقل بمحاولة القيام بذلك في الأمم المتحدة نفسها، وأخشى أن ذلك لم يحدث حتى الآن، حتى في اللجنة الثانية.

وقد دار بعض الحديث عن الديون. إن مصيدة الديون أيضا هي نوعا ما تراكم من السلب لأن البلدان النامية دفعت منذ عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٦ مبلغ ٧,٧ تريليون دولار خدمات لديونها. وخلال هذه الفترة، زادت ديونها بالفعل من ٦١٨ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٣,٢٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦. وبعبارة أخرى، زاد عبء خدمة الديون من ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦.

أما بخصوص التجارة وجولة الدوحة الإنمائية، فقد سمعنا هذا الصباح تقييما متشائما جدا. وهذا صحيح لأنها توقفت عن كونها إنمائية. إنها جولة من حيث أنها جولة تدور في حلقات مفرغة، بدون أن نحقق في الواقع شيئا في العالم النامي. ومن الواضح، أنه ما لم يتم اتخاذ إجراءات للقضاء على الإعانات الزراعية، لا يمكن أن يتعرض المزارعون المعدمون في العالم النامي لهذا الطوفان، ليس طوفان المنتجات، بل طوفان الإعانات. وبالمثل، ما لم يتم تحقيق تقدم في المجال الزراعي، لا تستطيع البلدان النامية في الواقع ضمان موقفها بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية.

وعلى أية حال، بخصوص هذا الوصول، فبدل أقل من المعاملة بالمثل، هناك معاملة أكثر من المثل من خلال الصيغة السويسرية للمعاملات. ولذلك، أعتقد أنه سواء الأمر يتعلق بالتجارة أو المعونة أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو التخفيف من عبء الديون أو مؤسسات بريتون وودز أو نظام حقوق الملكية الفكرية، فالأوراق التي بيد العالم النامي صعبة للغاية.

لا أريد أن أطيل عليكم. أعتقد أنني قد غطيت السمات الأساسية، لكن قبل أن أختتم بياني، أود على الأقل أن أقول إن بإمكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم كذلك بدور من خلال تعزيز نفسه؛ وعن طريق منتدى التعاون الإنمائي من حيث الإشراف فعليا على التعاون الدولي في مجال التنمية؛ ومن خلال الاستعراض الوزاري السنوي بخصوص التركيز على الشراكة الإنمائية وليس فقط على الأهداف الإنمائية للألفية.

وبدون ذلك، فإن الحالة في العالم سوف تتخذ اتجاهات ضارة للغاية. وهناك رقم واحد سأستشهد به، لأنني أعتقد أن له دلالة كبيرة فيما يتعلق بعدم المساواة في عالم اليوم. فخلال الركود الاقتصادي الأول في عام ١٨٧٣،

الذي أشرت إليه – والذي كما تعلمون كان في زمن الحرب الفرنسية – البروسية وكومونة باريس – كانت نسبة متوسط دخل الفرد إلى دخل أفقر الفقراء ١١ إلى واحد وهو الآن ٦٧ إلى واحد. فهذا ما آل إليه التقدم الهائل المحرز من حيث تنمية أشد البلدا فقرا ومن حيث إقامة نظام عالمي أكثر استقرارا وأكثر تماسكا من الناحية الاجتماعية.

وبالطبع، نستطيع الاستمرار على هذا المنوال متخذين القرارات المختلفة، سواء بأن نعتمدها بتوافق الآراء وهي في واقع الأمر لا تعني الكثير ولا تشفي غليلا. لكن لسوء الحظ، وبسبب تغير المناخ وبسبب التململ الاجتماعي، ستصبح السماء أكثر ظلاما، وستستمر البحار في الارتفاع وسوف تزداد الأعاصير شدة. والأمم المتحدة نفسها في نهاية المطاف، إذا سمحتم لي باستعمال تعبير من المحرر الكبير من أمريكا اللاتينية سيمون بوليفار، ستكون كالريشة في مهب العاصفة، ولا قيمة لها بالمثل.

وسوف أختتم بياني بتوجيه نداء أن ننظر، على الأقل، في الدورة القادمة للجمعية العامة، في بعض هذه المسائل ونرى ما الذي يمكن أن تفعله الأمم المتحدة حقا بشأنها، غير مجرد الاستماع إلى البروفيسور ستيغليتز ثم مواصلة عملنا كالمعتاد.

السيد الخاطر (قطر): يود وفد بلادي أن يتقدم إليكم بالشكر لمنحي فرصة المشاركة في هذا النقاش الخاص بالبند ١١٦ – متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، مع تركيز النقاش على التنمية. وبداية يود وفد بلادي تأييد البيان الذي ألقاه مندوب باكستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن اجتماعنا اليوم هو لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، أي أنه يشكل بالضرورة تقييما لما أحرز في مجال تحقيق نتائج مؤتمر قمة الألفية، بالإضافة إلى النظر في الشراكات اللازمة في هذا المجال. إن نشاطات الأمم المتحدة في مجالات التنمية يجب أن تحظى بمكان الصادرة، إذ أن ولاية الأمم المتحدة وعملها الرئيسي، حسب ما هو وارد في مبادئ الميثاق وأهدافه، لا ينحصر فقط في عمليات السلام والأمن، بل يركز على مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه بدون ذلك يصعب استتباب الأمن والسلم، وأنه لا سبيل للتمتع بالتنمية بدون الأمن ولا بالأمن بدون التنمية، ولئن الأمن الجماعي يرتبط بالتضامن الاجتماعي. ومن هذا المنطلق تشكل التنمية أهم القضايا التي تواجه عصرنا حيث تتطلب تعاونا دوليا صادقا بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية. وبالرغم من التقدم المحرز في كثير من مجالات التعاون الدولي، إلا أن هناك مجالات لا زالت تشكل تحديا للمجتمع الدولي تتمثل في مشاكل الجوع والفقر والمرض ونقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، والدرن/السل الجديد التي وصلت جميعها إلى أبعاد مخيفة. وما زال أكثر من نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

وقد اعترفنا في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ بأنه رغم المبادئ السامية للأمم المتحدة فإنه لا يزال يعاني كثير من الناس من آلام الحروب والأمراض وانعدام ضروريات الحياة الأساسية. وإن عددا كثيرا منهم يعيشون في فقر مدقع وحرمان شديد. واعترفنا أيضا أنه من أجل معالجة هذه المشاكل لا بد من تطوير شراكات مناسبة لتحقيق أهدافنا المشتركة. وعقدنا العزم على مكافحة الفقر وتخفيضه بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، ونادينا بأهمية جعل العولمة شاملة للجميع، وأن تتصف بالعدل والإنصاف. إن تحقيق أهداف الألفية للتنمية يشكل أهمية بالغة لتحقيق برنامجنا الإنمائي الأوسع نطاقا، ولكفالة ضمان العيش في مجتمع تسوده العدالة والإنصاف والأمن.

ولكي تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدورها الريادي في تحقيق تلك الأهداف لا بد لها من تعزيز نفسها لتصبح قادرة على التصدي للتحديات العالمية المستجدة، في

إطار تعاون واضح يركز على شراكة عالمية من أجل التنمية. وكما تذكر تقارير الأمم المتحدة، فإن الحالة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن مواتية بصورة خاصة لتعزيز الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الألفية للتنمية. تذكر التقارير أن النمو العالمي السنوي يبلغ معدله نحو ٥ في المائة. كما أن التضخم متواضع، والاستقرار المالي قد تحسن مقارنة بالعقود الماضية. وقد أخذ الناتج الوطني الإجمالي في الازدياد في معظم مناطق العالم. ومن المتوقع أيضا أن يشهد عام ٢٠٠٨ تقدما مماثلا. ونحن في منتصف الطريق بين اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠ والموعد المستهدف لتحقيقها في عام ٢٠١٥، يذكر تقرير الأمم المتحدة هذا العام أن الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى لا تسير على طريق تحقيق أي من تلك الأهداف. فعلى الرغم من تحقيق مكاسب كبيرة في مجالات عدة، وعلى الرغم من أن الأهداف قابلة للتحقيق في كثير من الدول الأفريقية، لم تتمكن حتى أفضل البلدان حكماً في القارة الأفريقية من إحراز تقدم كاف في الحد من الفقر المدقع بأشكاله المتعددة. وفي حين أن معدل نسبة السكان الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم أو أقل قد انخفض نسبياً، فإن بلوغ النسبة التي تستهدفها الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ يتطلب أن تتم تقريباً مضاعفة السرعة الحالية.

أما بالنسبة للبيئة، فإن ٤٢ في المائة فقط من السكان في المناطق الريفية يحصلون على مياه نقية، ويفتقر ٦٣ في المائة من مجموع السكان إلى المرافق الصحية.

وبينما ارتفع عدد الذين يعانون من الفقر المدقع في أفريقيا، شهدت اقتصادات بلدانها تحسناً كبيراً، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي ٦ في المائة في السنوات الثلاث الأخيرة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل هذا المعدل على المدى القصير إلى نحو ٧ في المائة، إلا أن إحصاءات الأمم المتحدة السالف ذكرها تعتبر أن هذا التقدم سيظل هشاً لأنه مدفوع إلى حد كبير بطفرة في أسعار السلع الأساسية.

إن فعالية المعونة عامل حاسم في نتائج التعاون الدولي والشراكة الدولية، وتعزيز هذه الفعالية يستلزم بذل جهود إضافية في مجالات عديدة، ينبغي أن تصاحبها جهود موازية تهدف إلى زيادة حجم المعونة وتحسين فعاليتها.

السيد تاراغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): بداية، نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الأهداف الإنمائية للألفية ليست مجرد إحصاءات ولكنها، أولاً وقبل كل شيء، تتعلق بالأفراد وتحسين مستويات عيش السكان جميعهم. وإخراج مئات ملايين الناس من الفقر وتوفير الحصول على التعليم والرعاية الصحية للجميع أكبر تحديات يواجهها التعاون الدولي والأمم المتحدة. ومن شأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنجاح أن يشكل عالم أجيال عديدة في المستقبل.

ولهذا السبب، نعتقد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي استعراضه باستمرار. ولا يجوز أن تكون عملية الجرد هذه جامدة، كما لا يجوز أن تقتصر على النظر إلى الماضي فقط. وفي الحقيقة، إن هذه الممارسة لا معنى لها إلا إذا حددت جميع الأطراف المشاركة العوامل الرئيسية التي تسهم في النهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أو إعاقة تحقيقها.

وقد قيل الكثير عن أهمية العوامل التي تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين والاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون الدولي. وأهدف اليوم إلى إبراز

بعض الجوانب التي تعتقد البرازيل أنه ينبغي إيلاؤها اهتماماً خاصاً.

أولاً، نتفق مع الرأي القائل بأن التنمية مسؤولية البلدان نفسها. وتمثل السياسات العامة العامل الأساسي لحفز النمو الاقتصادي وتقليل تفاوت الدخول ومكافحة الفقر. وفي العديد من البلدان النامية، وضعت منذ عام ٢٠٠١ سياسات مصممة خصيصاً لتحسين توزيع الدخل، على هيئة برامج لتحويل الدخل. ومن التجارب الناجحة في البرازيل مشروع بولسا فاميليا، الذي يمنح علاوات شهرية لـ ١١ مليون أسرة. وقد سرنا أن نعلم أن استقرار الاقتصاد الكلي والنمو، مقترناً بتوزيع الدخل، أدى إلى تخفيف حدة الفقر تخفيفاً كبيراً في العديد من البلدان النامية.

ولكن السياسات العامة المحلية الرامية إلى تشجيع النمو لا تستطيع الاعتماد على نفسها؛ بل إنها تعتمد على توفر بيئة دولية مواتية. والمسؤولية الوطنية عن التنمية لا تستبعد الدور المحوري للمساعدة الإنمائية الرسمية والآليات التقليدية الأخرى التي تشجع التنمية. ونحن نرى أن التجارة والتعاون الدولي ينبغي أن يدعما الجهود الوطنية.

وبالنسبة للتجارة، نرى أن تحقيق تقدم ذي معنى في تجارة المواد الزراعية يمثل المفتاح لتخفيف حدة الفقر في العالم النامي. وما فتئت حكومة البرازيل ملتزمة التزاماً كاملاً بمساعدة جولة الدوحة على المضي قدماً والرقي إلى مستوى التوقعات الكبيرة المنتظرة من أهدافها الإنمائية. ومع ذلك، لن يتسنى التوصل إلى اتفاق إلا إذا تغلب بعض الشركاء من البلدان المتقدمة النمو على حالة الشلل وأظهروا التزاماً حقيقياً بمعالجة التشوهات الرئيسية التي ابتليت بها تجارة المواد الزراعية على الصعيد العالمي.

كما أن الأهمية المتزايدة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب تمثل جزءاً من الجهود الدولية التي تستهدف جعل التجارة أداة حقيقية للتنمية. ومن المهم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مسائل التنمية، مع الحفاظ على وضعه الفريد في التعاون الدولي. وتسهم المبادرات فيما بين بلدان الجنوب، كالمبادرات في مجال التعاون الفني، إسهاماً كبيراً في جهود التنمية الوطنية. وتتزايد أهمية الشراكات بين بلدان الجنوب باطراد، بما فيها الشراكات من خلال المبادرات الثلاثية، وذلك كما أثبتت المبادرة التي استهلتها الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

وفي الشهور الأخيرة، مر اقتصاد العالم باضطراب مالي، مما يثبت التأثير الضار للسيولة المفرطة وسياسة التراخي التي ظهرت في مواجهة التشوهات الموجودة في الأسواق المالية للاقتصادات الرئيسية. والبلدان النامية، التي أسهم نموها الاقتصادي في تعويض التباطؤ في النمو العالمي، هي الأضعف في السيناريو الحالي. ومن جهة أخرى، تقيد التدفقات القصيرة الأجل الصلاحية السيادية في تحديد أسعار الفائدة وفقاً لأهداف الاقتصاد الكلي الأعم في مجالات العمالة والنمو الاقتصادي والتضخم. ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كان ذا طابع أكثر استقراراً وأطول أجلاً، فإنه يتركز بصورة مفرطة في خمسة اقتصادات نامية كبرى وفي قطاعات قليلة. والافتقار للاستثمار الأجنبي المباشر ملحوظ بشكل خاص في الاستثمارات في البنى التحتية. ولسوء الطالع، سيكون الاقتصاد العالمي عرضة للاضطرابات ما دام هناك هيكل غير منطقي تمول فيه البلدان النامية البلدان المتقدمة النمو بتحويلات مبالغ كبيرة.

ويُلقي الاضطراب المالي الضوء على مسألة صوت ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ القرارات في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – وهذه إحدى القضايا الرئيسية المعلقة في توافق آراء مونتيري. ويتوقف حدوث تغيير حقيقي في التمثيل في مؤسسات بريتون وودز وفعاليتها على صيغة حصص جديدة

وبسيطة وشفافة يكون الناتج المحلي الإجمالي فيها حجر الزاوية الطبيعي.

لقد حاولت أن أُقدم صورة لبعض سمات الجهود الوطنية والدولية التي يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تظل جهودنا قيد الاستعراض المستمر، لضمان ألا يتعثر التعاون في سعينا لتحسين مستويات العيش في البلدان النامية. وهذا هو سبب دعم حكومتي لاقتراح رئيس وزراء المملكة المتحدة – الذي يسمى دعوة إلى العمل – عقد اجتماع قمة في عام ٢٠٠٨ لاستعراض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونأمل أن يقوي جرد الإنجازات في العام القادم الشراكة العالمية وأن يساعد على ترجمة العولمة إلى حركة متضافرة لإقامة عالم خال من الفقر.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد وفد الصين البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن التطلع المشترك للمجتمع الدولي هو تحقيق التنمية المتوازنة والمنسقة والمستدامة في جميع أنحاء العالم. ومنذ التسعينيات، عقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة بشأن التنمية وتم التوصل إلى توافق هام في الآراء. وفي عام ٢٠٠٠، حدد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الأهداف الإنمائية للألفية، واضعا بذلك خارطة الطريق والجدول الزمني للتعاون الدولي بشأن التنمية على مدى السنوات الـ ١٥ القادمة. واعتمد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) التي حددت بطريقة شاملة ومعمقة الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب جميع الأطراف، ورسخت بذلك الالتزام السياسي بالنهوض بالتنمية من خلال التعاون.

وقد شهد العالم نموا اقتصاديا مضطردا، وتوليدا لثروات جديدة، وتحقيقا لوثبات من التقدم في العلم والتكنولوجيا. وهذه تطورات تبعث على الارتياح. ولكن ما يبعث على الانزعاج هو أن الفجوات بين الأمم وبين الفقراء والأغنياء آخذة في الاتساع، وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، فإنها بدلا من المضي على مسار العولمة السريع، تجد نفسها مقصاة إلى الهامش وواقعة في شرك الفقر. ويصادف هذا العام منتصف المسيرة إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والذكرى السنوية الخامسة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وكما تبدو الأمور الآن، فإن وضع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لا يبعث على التفاؤل، والوضع فيما يتعلق بتنفيذ توافق آراء مونتيري لا يبعث على الارتياح كذلك.

إن الزخم الإيجابي في مجال التنمية الذي شهدناه منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ آخذ في التلاشي. وفي عام ٢٠٠٦، شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضا بدلا من أن تسجل زيادة. وإذا لم يتم عكس هذا الاتجاه على الفور، فإن الوحدة والثقة المتبادلة بين الشمال والجنوب في السعي إلى تحقيق التنمية من خلال التعاون ستضعف وسيتأخر، بلا شك، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف بإحساس قوي بالإلحاح والمهمة، وأن يتخذ إجراءات فعالة لتنفيذ توافق الآراء القائم والوفاء بالالتزامات القائمة ولمعالجة الاختلالات في التنمية وتعجيل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ويعتقد الجانب الصيني أنه ينبغي التشديد على المجالات الخمسة التالية: أولا، التكيف والابتكار مهمتان تواجههما جميع البلدان. وفي عالم يمر في تغيرات سريعة، فإن مفهوم التنمية يحتاج إلى التحديث المستمر. ومن الأهمية

بمكان أن تضع البلدان وأن تنفذ استراتيجيات إنمائية ملائمة لظروفها الوطنية. والإصلاح والتجديد ضروريان دائما إذا كان للبلدان أن تكون أكثر قدرة على مواجهة الضغوط والتحديات ولكي تصمد في التنافس وتحقق التنمية. وأقدمت البلدان النامية على المشاركة في عملية العولمة وحققت تقدما أوليا في الإعداد والتنفيذ المستقلين لاستراتيجياتها الإنمائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاعتبار الكامل للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وأن يترك لها حيزا كافيا لوضع السياسات لدى وضع قواعد اللعبة وأن تُهيأ البيئة المؤسسية المؤاتية لتنميتها.

ثانيا، إن حل مسألة التنمية ينبغي أن يتم بطريقة شاملة من خلال الجهود المشتركة لجميع الأطراف المترابطة. وعملية العولمة الاقتصادية تجعل البلدان أكثر ترابطا مع زيادة تدفقات رأس المال والتجارة والأشخاص. وينبغي للتوافق الدولي في الآراء أن ينفذ من خلال مختلف القنوات والطرق لتأمين التنمية الدائمة التي تشمل الجميع. وينبغي أن يُنفذ، بنية صادقة، التوافق الدولي في الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة فيما يتعلق برأس المال، والتجارة، والتكنولوجيا، والديون. ويلزم أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو تدابير شاملة وفعالة لمساعدة البلدان النامية بزيادة المساعدة وتخفيف الدين وفتح الأسواق ونقل التكنولوجيا، لكفالة أن يسير نمو الموارد المالية جنبا إلى جنب مع تحسن الفعالية.

ثالثا، إن تغير المناخ يمثل تحديا ملحا تواجهه كل البلدان. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن تغير المناخ سيؤثر بدون شك على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن لن يكون مجديا للتنمية المستدامة في البلدان النامية أن تضطر تلك البلدان إلى تحمل مسؤولية تخفيض الانبعاثات مع تجاهل حقيقة أن مستوى تنميتها ما زال متدنيا. ومن المهم أن يتوصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء بهذا الشأن، وأن يحول جهود التصدي لتغير المناخ إلى فرصة لتسريع التنمية، بدلا من أن تكون عقبة أمام التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، يتعين على المجتمع الدولي أن يضع خططا محددة بموجب مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وينبغي له بصفة خاصة أن يوفر تمويلا جديدا إضافيا للبلدان النامية، وأن ينقل إليها التكنولوجيا المتوافقة مع البيئة، وأن يساعد البلدان النامية على تعزيز بناء القدرات لكي تواجه تغير المناخ بطريقة فعالة.

رابعا، إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يؤدي دورا مكملا هاما. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب متعدد الأشكال وينطوي على إمكانيات هائلة، وقد حقق تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة. والبلدان النامية متحمسة لتعاونها الاقتصادي والتكنولوجي الذي ينتج فوائد متبادلة، والذي أعطى حيوية كبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع ويدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن ناحية أخرى، لا ينبغي أن تكون التوقعات من التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكبر مما ينبغي. وبصفة خاصة، فإن البلدان النامية المشاركة لا ينبغي أن يتم التعامل معها كما لو كانت بلدانا مانحة من العالم المتقدم النمو.

خامسا، ينبغي إدخال تحسين إضافي على النظام الاقتصادي الدولي. ولضمان تقاسم فوائد العولمة من جانب جميع الدول، وخاصة البلدان النامية، من الضروري تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في النظامين الدوليين، المالي والتجاري. وينبغي لإصلاح النظام المالي الدولي أن يأخذ في الاعتبار الكامل احتياجات البلدان النامية، وأن يعكس التغيرات في الساحة الاقتصادية الدولية، وأن يزيد من مشاركة البلدان النامية. وينبغي تعزيز المفاوضات في جولة الدوحة لتحقيق هدف تحويلها إلى جولة تنمية. ومن الضروري أيضا الوقوف ضد الحمائية التجارية، والعمل من

أجل إنشاء وتطوير نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ونزيه وعادل.

وبينما تركز الصين على تنميتها الذاتية، فإنها تثمن عاليا التعاون الدولي في ميدان التنمية وتسعى إلى التنمية المنسقة والمتوازنة. ومع أن الصين ما زالت بلدا ناميا، فإنها بذلت أقصى ما في استطاعتها لتقديم المساعدة للعديد من البلدان النامية الأخرى من أجل تعزيز قدراتها على التنمية المستقلة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الصين والبلدان النامية الأخرى، كما يدلل على ذلك التوسع في الاستثمارات والتجارة. وتوجد زيادة ملحوظة في الدعم الاقتصادي والتكنولوجي الذي تقدمه الصين لأقل البلدان نموا. وتبذل الصين وغيرها من البلدان النامية مزيدا من الجهود لتعزيز قوتنا والاستفادة من إمكانياتنا، واستكشاف النهج والوسائل الجديدة للانخراط في التعاون والتعلم من بعضنا بعضا لتقديم إسهامات أكبر لتنميتنا المشتركة.

وفي مؤتمر القمة لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي المعقود في بيجين في العام الماضي، أعلن الرئيس هو جينتاو، باسم الحكومة الصينية، ثمانية تدابير سياسات لتعزيز التعاون العملي بين الصين وأفريقيا، ولدعم تنمية الدول الأفريقية. وبفضل الجهود المشتركة للجانبين، يجري الآن تنفيذ تدابير السياسات الثمانية على نحو شامل. وتوشك الصين أن تفي بالتزامها لأفريقيا في مجال المساعدة الإنمائية وتخفيف الديون والتعريفات، وتم إرساء حجر الأساس لمركز مؤتمرات الاتحاد الأفريقي، وشرع بنجاح في صندوق التنمية الصيني – الأفريقي، وتجري على قدم وساق الجهود لمساعدة البلدان الأفريقية في بناء المستشفيات، ومراكز العرض، والمدارس الريفية، بالإضافة إلى تعزيز التكنولوجيا الزراعية، ويتم إحراز تقدم هام فيها.

وتقيم الصين مناطق للتعاون الاقتصادي والتجاري في البلدان المعنية. وفي هذا العام قامت الصين بتدريب أكثر من ٣٦٠٠ مهني من البلدان الأفريقية. وقد حقق الجانبان اختراقات جديدة في التعاون في مجالات التمويل، والعلوم والتكنولوجيا، والطيران المدني ومجالات أخرى. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه بلغ حجم التجارة بين الصين وأفريقيا ٣٩,٣ بليون دولار، أي بزيادة قدرها حوالي ٣٠ في المائة مقارنة بالفترة ذاتها في العام الماضي.

إنها مسؤولية مشتركة على جميع البلدان أن يتم تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة في مجال التنمية. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة الصينية مستعدة لتعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات وقصص النجاح مع بقية المجتمع الدولي من أجل العمل على الوصول إلى عالم يسوده الوئام والسلام الدائم والازدهار المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة المحددة للتركيز على التنمية. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

تنظيم الأعمال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أختتم جلستنا أود أن أبلغ الأعضاء بأنه في عصر يوم الاثنين، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ستتناول الجمعية أيضا تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/62/419/Add.4، في إطار البند الفرعي (د) من البند ٥٤ من جدول الأعمال، المعنون ”حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة“.

أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد آخر لأعمال اللجنة الثانية. يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها

العامة التاسعة والخمسين يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كانت قد وافقت على تمديد عمل اللجنة الثانية إلى يوم الجمعة، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي وقت لاحق قام رئيس اللجنة الثانية بإبلاغ رئيس الجمعية بأن اللجنة لن تتمكن من إنهاء عملها حتى يوم الجمعة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ولذلك هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الثانية إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.